مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

دور سياسات الإصلاح المؤسسي وريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي

د.دلوفان أسعد محمد
جامعة السليمانية، كلية الادارة والاقتصاد
Dlovan.mohammed@univsul.edu.iq

أ.د.عبد الوهاب محمد جواد الموسوي
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
abdulw.jwad@uokufa.edu.iq

أ.د.حيدر نعمة بخيت
جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد
heider.nima@uokufa.edu.iq

أ. زهير محمود كاظم
وزارة الداخلية العراقية
Zuheriq83@gmail.com

المستخلص:

يواجه العراق تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة بسبب تفشي الفساد المالي والإداري وضعف الأداء المؤسسي، مما أثر سلبًا على كفاءة البرامج التنموية وريادة الأعمال. يسلط هذا البحث الضوء على دور سياسات الإصلاح المؤسسي وريادة الأعمال في تعزيز التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي، مع التركيز على التحديات مثل ضعف مكافحة الفساد، وغياب الشفافية، وتدني مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال. اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي والمنهج الاستقرائي، ةتم جمع البيانات بالاعتماد على إصدارات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن.

تضمنت الدراسة تحليلًا لمفاهيم ريادة الأعمال والإصلاح المؤسسي، مشيرة إلى أن البيئة التشريعية غير الملائمة ونقص الدعم المالي والإداري يعيقان نمو ريادة الأعمال. كما قدمت الدراسة حلولًا إصلاحية تشمل تعزيز الحوكمة، وتبني التكنولوجيا الحديثة، وتحسين التعليم والتدريب، وإنشاء هيئات مستقلة لدعم رواد الأعمال.

أوصى الباحثون بضرورة تفعيل الجهات الرقابية والقضائية لمحاربة الفساد، وتخفيف البيروقراطية، وتوفير بيئة داعمة للأعمال الريادية. كما أكدوا على أهمية الاستثمار في الموارد البشرية والبنية التحتية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

الكلمات المفتاحية: سياسات الإصلاح المؤسسي، ريادة الأعمال، التنمية المستدامة، الاقتصاد العراقي.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

The role of institutional reform policies and entrepreneurship in achieving sustainable development of the Iraqi economy

Dlovan Asaad Mohammed
University of Sulaimani, College of Administration and Economics
Dlovan.mohammed@univsul.edu.iq

Prof.Dr. Abdul Wahab Muhammad Jawad Al Musawi
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
abdulw.jwad@uokufa.edu.iq

Prof.Dr.Heider Nima Bekheet
University of Kufa, Faculty of Administration and Economics
heider.nima@uokufa.edu.iq

Zuhair Mahmoud Kazim
Iraqi Ministry of Interior
Zuheriq83@gmail.com

Abstract:

Iraq today is going through great challenges that have led to the spread of many corruption phenomena in its various forms, which have negatively impacted institutional performance and the efficiency of implementing development programs in public and private institutions. The weak application of professional standards in filling positions and the weakness of procedures for implementing cooperation and coordination between public institutions and the relevant authorities in the fight against corruption, and that identifying these challenges through which a real anti-corruption reform is directed and achieving the desired goals for sustainable development in Iraq according to the proposed mechanisms to complete the institutional reform process, in There are a number of conclusions, the most important of which is the weakness of institutions concerned with development plans and their follow-up, their poor performance in achieving sustainable development goals, and the lack of knowledge in the developments that aim to achieve sustainable development in Iraq. Through activating the role of the Integrity and Judiciary Commission in holding each of the Corruption and bribery from the smallest employee

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v20i4.17153

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

to senior officials are seriously and severely dealt with in order to curb the phenomenon of corruption in all institutions, which are the building blocks for the path of sustainable development.

Keywords: Institutional reform policies, entrepreneurship, sustainable development, Iraqi economy

المقدمة:

تبدو قضية النهوض بالواقع الاقتصادي كأحد الأولويات على جدول أعمال دول العالم في العصر الحديث، وتواجه الحكومة العراقية تحديات كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة بكل ابعادها بوصفها عاملاً أساسياً في التقدم الاقتصادي، وأن السعي لتحقيق التنمية المستدامة من خلال سياسات الاصلاح المؤسسي وريادة الأعمال هو غاية ووسيلة، غاية لأنها تحقق الازدهار الاقتصادي والمجتمعي ووسيلة لأنها العامل الضامن لحقوق الأجيال القادمة، لذا يجب أن تكون القرارات والسياسات مبنية على اسس صحيحة تأخذ بنظر الاعتبار القدرات المؤسسية والأعمال الريادية وانعكاسها على الواقع التنموي الاقتصادي في العراق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما إن الابتعاد عن سياسات الاصلاح المؤسسي يجعل الطاقات معطلة والموارد غير مستثمرة بشكل صحيح، لذلك تعد سياسات الاصلاح المؤسسي والريادة عنصراً فاعلا في عملية التغيير الذي يضمن استدامة التنمية وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع.

أهمية البحث: تتوضح اهمية البحث من خلال التعرف على أهم ظواهر الفساد في مؤسسات الدولة وأسبابها في العراق، فضلاً عن بيان أبرز الاليات المقترحة لإتمام عملية الاصلاح المؤسسي وريادة الاعمال من أجل النهوض المستدام بالواقع التنموي في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في أن تفشي ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية، أدى إلى آثار سلبية اقتصادية واجتماعية أسهمت في تدني مستوى تحقق أهداف البرامج التنموية والريادية للاقتصاد العراقي. لذا يمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤلات الاتية:

- ما مدى تأثير الفساد المالي والإداري على ضعف الأداء المؤسسي وتحقيق التنمية المستدامة في العراق؟

- كيف تؤثر سياسات الإصلاح المؤسسي على تعزيز ريادة الأعمال ودورها في تنمية الاقتصاد العراقي؟

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

- ما دور البيئة التشريعية والتمويلية في دعم أو عرقلة المشاريع الريادية في العراق؟

أهدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل دور سياسات الإصلاح المؤسسي وريادة الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد العراقي، مع التركيز على:

1- تشخيص التحديات التي تعيق التنمية المستدامة، مثل: تفشي الفساد المالي والإداري، وضعف الأداء المؤسسي والبيروقراطية، وتدني مؤشرات ريادة الأعمال وسهولة ممارسة الأعمال في العراق.

2- اقتراح حلول إصلاحية لتعزيز التنمية المستدامة، من خلال: تعزيز الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، و تطوير البيئة التشريعية الداعمة لريادة الأعمال، وتحسين البنية التحتية والتمويل المؤسسي، ودعم التعليم والتدريب لتنمية الموارد البشرية.

3- تأكيد العلاقة بين الإصلاح المؤسسي وريادة الأعمال كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في العراق

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن مكافحة الظواهر السلبية ومنها الفساد، سيؤدي إلى تنفيذ برامج التنمية المستدامة وريادة الأعمال في مؤسسات الاقتصاد العراقي وتحقيق أهدافها المنشودة .

منهجية البحث: اعتمد البحث منهجاً استقرائياً وصفياً تحليلياً في عرض البيانات والمعلومات الواردة فيه بالاعتماد على إصدارات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن.

المحور الأول

مفهوم ريادة الأعمال ومؤشراتها المؤسسية في العراق

أولا: مفهوم ريادة الاعمال وانواعها

على الرغم من أن ريادة الأعمال كموضوع بحثي تمت دراستها بشكل مكثف لأكثر من قرن من الزمان. إلا أن هذا المفهوم يعني عمومًا أشياء مختلفة للباحثين، اذ لا يزال علماء أبحاث السوق وغيرهم من الخبراء يختلفون ولا يتوصلون إلى مفهوم واحد لريادة الأعمال، كما يتأثر بحقيقة أن

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

خبراء السوق والباحثين غالبًا ما يفسرون ريادة الأعمال على أنها شكل معين من أشكال الرأسمالية[1]. لذا لاغرابة عندما تعد ريادة الأعمال واحدة من أكثر المفاهيم إثارة للاهتمام، اذ على الرغم من ان البعض يرى بساطة مفهومها، الا ان انه ليس من السهولة بمكان تحديد تعريف دقيق لها، اذ ينبع جزء من الصعوبة في تحديد معناها الدقيق من الثقل الهائل للوظائف الأساسية التي تتحمل ريادة الأعمال[2]. وعموما يمكن تعريف ريادة الأعمال بأنها نشاط يتضمن اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص لتقديم سلع وخدمات جديدة، وطرق تنظيم، وأسواق، وعمليات، ومواد خام، من خلال تنظيم الجهود التي لم تكن موجودة من قبل، ويكون مفهوم الابتكار سمة أساسية لريادة الأعمال. و رائد الأعمال هو فرد منتبه لفرص التجارة، ويستطيع (رائد الأعمال) تحديد الموردين والعملاء والعمل كوسيط اذا تنشأ الأرباح من وظيفة الوسيط. كما ينظر الى رواد الأعمال بكونهم شركات أو مجموعات جديدة تنشأ في مواجهة المخاطر وعدم اليقين بهدف تحقيق الربح والنمو. إن العوامل التي تميز رواد الأعمال بشكل أقوى هي الابتكار، والتعرف على الفرص، والنمو في الأعمال التجارية، وتوظيف ممارسات الإدارة الاستراتيجية في الأعمال التجارية[3]. ان الابتكار Innovation ينطوي على إيجاد طرق جديدة وأفضل للقيام بالأشياء التي يتم تسويقها تجاريًا بينما يستلزم الاختراع العلمي scientific invention إنشاء منتج أو مفهوم جديد تقريبًا من أجل ذاته أو لخدمة غرض آخر غير التجارة. وقد يكون المخترعون مدفوعين بتحديات حل المشكلة بدلاً من تسويق اختراعهم[4].

يصور Jean Baptiste رائد الأعمال entrepreneur باعتباره وسيطًا ماليًا يشارك في إنشاء منتج من خلال جمع واستخدام عوامل الإنتاج المتفرقة، وبيعه في السوق، ودفع تكاليف التشغيل والاحتفاظ بالمبلغ المتبقي كربح. في حين يرى اخرون ان رائد الأعمال شخص يملأ الفجوات ويسد الفراغ الناتج عن السلع والخدمات الاجتماعية غير المتاحة ولكن المطلوبة بشدة، من خلال جعلها

[1] Gintare Giriuniene, and Others, 2016, Identification Research of the Concept of Entrepreneurship: The Theoretical Aspect. , 6(S6), P.162.

[2] Michael, 2009, The Meaning of Entrepreneurship: A Modular Concept. WIFO Working Papers, No. 335, Austrian Institute of Economic Research (WIFO), Vienna, P.2.

[3] Joghee Subramani, 2020, Concept of Entrepreneurs and Entrepreneurship– A Critical Review. International Journal of Innovative Science and Research Technology, Volume 5, Issue 5, P.178.

[4] Thokozani Patmond Mbhele, 2012, THE STUDY OF VENTURE CAPITAL FINANCE AND INVESTMENT BEHAVIOUR IN SMALL AND MEDIUM-SIZED ENTERPRISES. SAJEMS NS 15, No.1. PP.95-96.

متاحة بسهولة من خلال مؤسسته. أما Schiebel فانه يرى أن رواد الأعمال الفعالين يتفوقون في إظهار ثلاث سمات فريدة هي: التحكم في النتائج، وحل المشكلات، والتأثير الاجتماعي[1].

شكل (1) الصفات الفريدة لرواد الاعمال وفقا لتصورات Schiebel

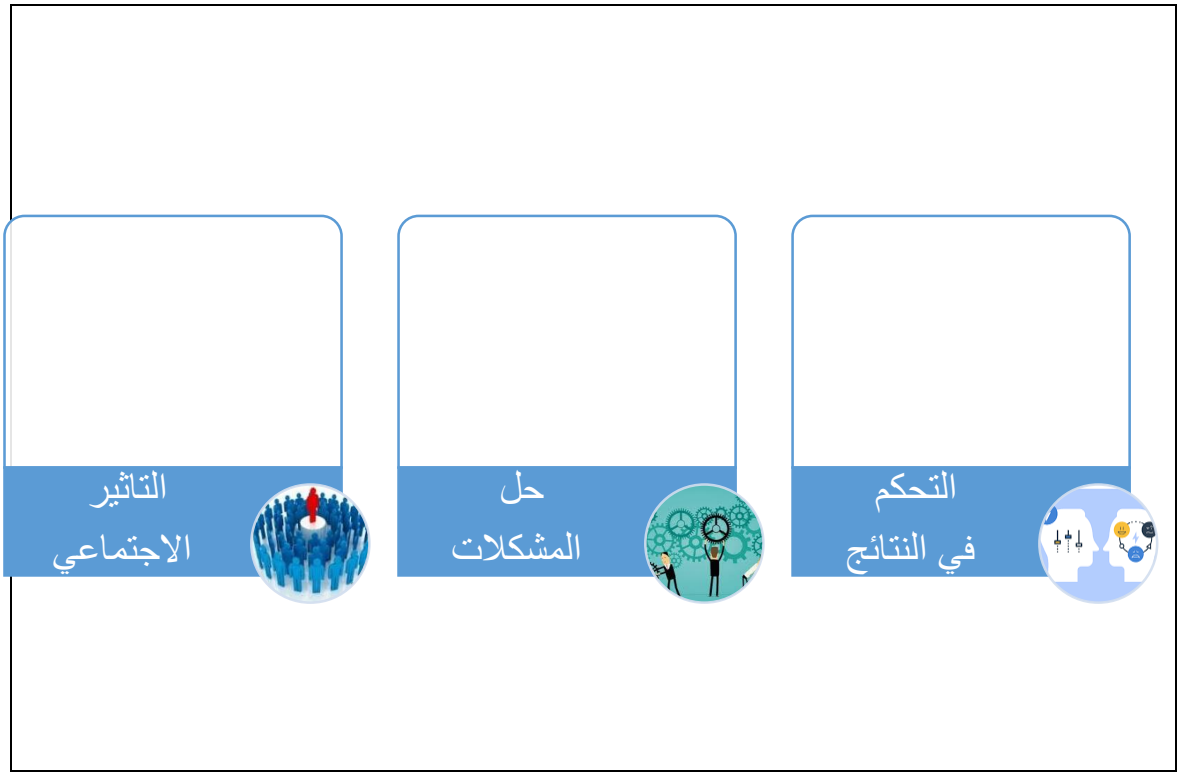

الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على:

Joghee Subramani, 2020, Concept of Entrepreneurs and Entrepreneurship- A Critical Review. International Journal of Innovative Science and Research Technology, Volume 5, Issue 5, P.178.

وهناك نوعين من ريادة الأعمال، الأول هو ريادة الأعمال القائمة على الفرصة opportunity. اذ يرى رائد الأعمال فرصة عمل ويطور العمل كاختيار مهني له، وأن ريادة الأعمال القائمة على الفرص هي بدء نشاط المشروع بسبب فكرة جديدة وتضخيم شخصي. والثاني هو ريادة الأعمال القائمة على الضرورة necessity، فرائد الأعمال الجديد ليس لديه خيار لكسب لقمة العيش، و في

[1] Schiebel W, 2002, Entrepreneurial Personality Traits in Managing Rural Tourism and Sustainable Business. In: Agrarmarketing Aktuell 2002/2003,P.85.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

هذه الحالة ريادة الأعمال ليست خيارًا بل إكراهًا. وهنا لا يقدر الأشخاص في هذه المرحلة ريادة الأعمال؛ لأن الموقف موجود عندما لا يوجد خيار آخر في سوق العمل. ومن جهة أخرى يمكن تقسيم ريادة الأعمال إلى فئتين: الفئة الأولى هي ريادة الأعمال التي تتشكل من خلال الابتكار innovation-driven، يشترك هذا النوع من ريادة الأعمال المدفوعة بالابتكار في فكرة الابتكار في الأعمال بهدف متابعة الفرص العالمية. والفئة الثانية هي ريادة الأعمال الصغيرة أو الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، هي نوع آخر من ريادة الأعمال التي لديها وصول محدود إلى السوق العالمية، وتخدم الأسواق المحلية بالطريقة التقليدية مع ميزة تنافسية منخفضة[1].

ثانيا: ريادة الاعمال ومؤشراتها في العراق

مع إنشاء نظام بيئي للشركات الناشئة في العراق، فإن رواد الأعمال هم محور هذا النظام، حيث يعمل أصحاب المصلحة المختلفون بشكل كبير على تمكينهم ومساعدتهم. ويستفيد رواد الأعمال العراقيون من الفرص الريادية المتاحة في العراق من خلال تأسيس شركات ناشئة توفر حلولاً للاحتياجات القائمة في شكل خدمات ومنتجات. إن وجود المزيد من رواد الأعمال والشركات الناشئة أمر ضروري لتطوير القطاع الخاص في العراق وتعزيز خلق فرص العمل. ولا تزال ريادة الأعمال في العراق في مراحلها المبكرة نسبيًا من التطور. اذ إن فهم خصائص الشباب العراقي الذين خاضوا المجازفة ليصبحوا رواد أعمال والتحديات التي يواجهونها أمر حيوي لإعداد خطة لتطوير النظام البيئي، وتزويد الشركات الناشئة بالدعم الكافي، وتوفير برامج التدريب أو المبادرات الأخرى لرواد الأعمال الجدد[2].

يتميز الهرم السكاني في العراق بارتفاع نسبة الشباب، كون البلد يعيش في المرحلة الثانية من مراحل النمو السكاني والتي تسمى بمرحلة الانفجار السكاني او المرحلة الديمغرافية الشابة، اذ ان معدل نمو السكان يقترب من 2.5%، ووفقا لبيانات عام 2023 فان من هم بسن 24 سنة واقل يشكلون

[1] Diandra, D., & Azmy, A, 2020, Understanding Definition of Entrepreneurship. International Journal of Management, Accounting and Economics, 7(5), P.304.

[2] KAPITA, 2020, Iraqi Entrepreneurs Journey, V 1.0, A Study published on the following link: https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Iraqi-Entrepreneurs-Journey-v1.pdf

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

57% من اجملي سكان العراق[1]. لذا فانه من الأهمية بمكان لجميع أصحاب المصلحة والحكومة العراقية توسيع الفرص للشباب. ووفقا لأحدى الدراسات الحديثة (2023) التي تضمنت ثمانية متغيرات رئيسية هي: الشمولية، والوصول إلى المهارات والتعليم، وسهولة بدء الأعمال التجارية، وإدارة الأعمال التجارية بطريقة تنافسية، والدعم الضروري من النظام البيئي للأعمال التجارية، بما في ذلك منظمة دعم الأعمال التجارية والحكومة وأصحاب المصلحة من القطاع العام وكذلك المؤسسات المالية. أظهرت الدراسة ان 2% فقط من الشباب لديهم مشاريعهم الخاصة[2].

وفيما يتعلق بالتصنيفات حسب نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business في العراق، وفقا لأحدث بيانات متاحة (2020) للبنك الدولي التي تضمنت 190 دولة، تذيل العراق بلدان العالم عندما احتل المرتبة 172 عالميا بقيمة مؤشر بلغت 44.7 درجة. فبخصوص البدء بالنشاط التجاري احتل العراق المرتبة 154 عالميا، ومؤشر إستخراج تراخيص البناء بلغ 67.7 درجة ليحتل المرتبة 103 عالميا، أما مؤشر الحصول على الكهرباء احتل العراق من خلاله المرتبة 131 عالميا، بدرجة بلغت 61.9 وبتحسن طفيف عن العام الماضي 2019 عندما كانت قيمة المؤشر 67.7 درجة. أما مؤشر تسجيل الملكية شهد احتلال العراق المرتبة 121 عالميا بمؤشر بلغت قيمته 57.3 درجة. وان كل من مؤشري الحصول على الائتمان و تسوية حالات الاعسار احتل العراق من خلالهما مرتبة متدنية جدا على مستوى العالم اذ احتل المرتبة (186 ، 168) على التوالي بقيمة مؤشر بلغت صفرا لكل منهما. في حين كان العراق في مراتب مختلفة في بقية المؤشرات وكما مبين في الجدول.

[1] حيدر نعمة بخيت، 2023، اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية. مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، ص4.

[2] International Trade Center and Others, 2023, Iraqi Youth Entrepreneurship Barometer Report. Report published on the following link:

- https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/iraqi-youth-barometer/iraqi-youth-barometer---en.pdf

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (1) مؤشرات نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في العراق لعام 2020

مؤشرات الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال	المرتبة عالميا	قيمة المؤشر
بدء النشاط التجاري	154	77.3
إستخراج تراخيص البناء	103	67.7
الحصول على الكهرباء	131	61.9
تسجيل الملكية	121	57.3
الحصول على الائتمان	186	0.0
حماية المستثمرين الأقلية	111	46
دفع الضرائب	131	63.5
التجارة عبر الحدود	181	25.3
إنفاذ العقود	147	48
تسوية حالات الاعسار	168	0.0
نتيجة الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال	172	44.7

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ease of Doing Business Score on Doing Business topics – Iraq. Available on the following website:
https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/iraq

DOI: https://doi.org/10.36325/ghjec.v20i4.17153

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

شكل(2) مؤشرات الأداء لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال في العراق لعام 2020

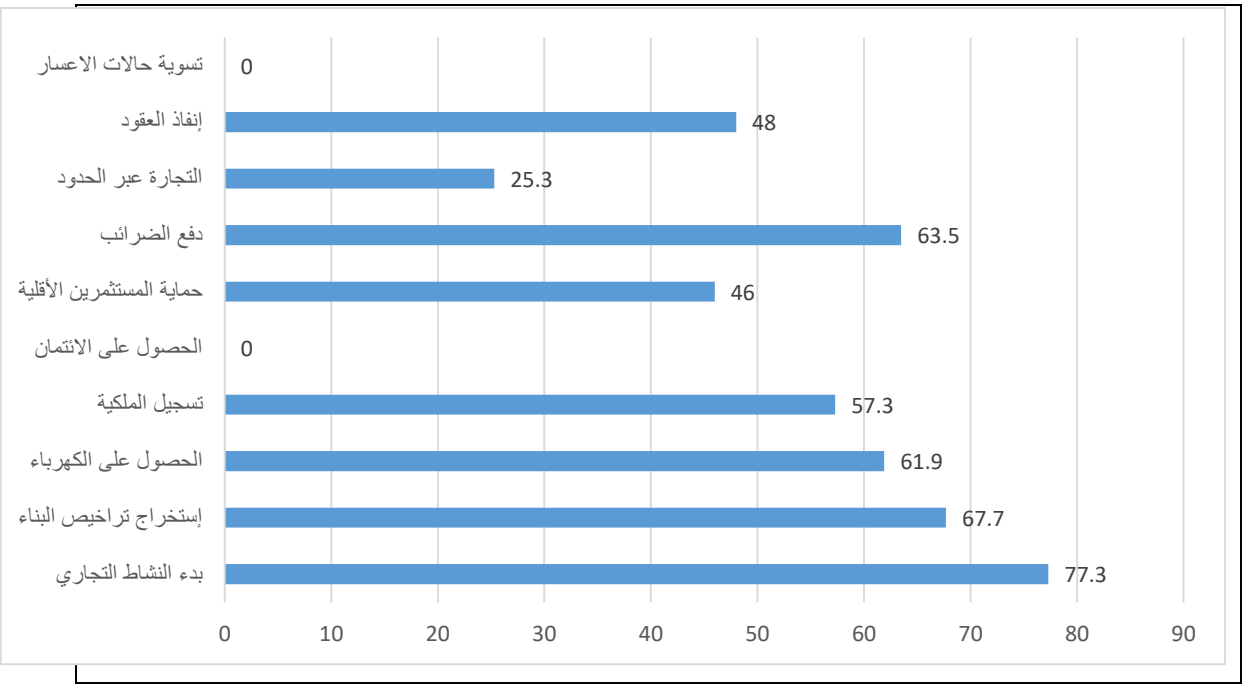

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

المحور الثاني

سياسات الإصلاح المؤسسي

تعد سياسات الاصلاح المؤسسي من أهم مكونات إدارة المؤسسات والمنشأة الناجحة لان عملية تحقيق الاهداف تحتاج إلى إدارة مرسومة ومخطط لها وفق منهج حديث ومتطور للاستغلال الامثل للموارد المتاحة وتوظيفها وفق إدارة متطورة لإشباع حاجات الفرد والجماعة في المجتمع من أجل تحقيق الرفاه والتقدم لجميع أفراد المجتمع.

أولاً: مفهوم الإصلاح المؤسسي:

للوصول إلى مفهوم الإصلاح المؤسسي لابد من التعرف أولاً على ما يعزز الدور المؤسسي، إذ يمثل مجموعة من الإجراءات والأدوات والأُسس التي توضع من قبل أفراد المجتمع للتنسيق فيما بينهم عن طريق رسم أو تحديد سلوك كل فرد ومدى تأثيره على الأفراد الاخرين وهذا يعني مدى قبول الفعل أو السلوك الرسمي للمجتمع أو للأفراد والجماعات تجاه أنفسهم مع الاخذ بنظر الاعتبار، التطور المستمر وبشكل تدريجي لهذا السلوك في كافة المجتمعات[1]، وبعد التعرف على ما يعزز

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

الدور المؤسسي لابد من التعرف على مفهوم الإصلاح المؤسسي وإن النظريات الحديثة جاءت في صياغة الإصلاح المؤسسي على اساس تحقيق أهداف المؤسسة من خلال الجودة والثقافة الحياتية والنظم الاجتماعية والعمل الجماعي والكثير من المداخل التي تحدد مفهوم الإصلاح المؤسسي ومن هذا يمكن تعريف الإصلاح المؤسسي على إنه "يمثل قدرة المؤسسة على تحقيق حاجات المجتمع مع الرضا التام على المنتجات"[2]، وهذا يعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف المطلوبة من خلال الخدمات التي تقدمها للمجتمع. كما ويعرف كذلك من قبل باحثين أخرين على إنه عبارة عن "التفوق التنظيمي والابداع الاداري لتحقيق مستويات عالية من الانجازات والتطبيق للعمليات الإنتاجية والتسويقية والمالية واستغلال الفرص المتاحة من خلال التخطيط المسبق لتقديم الخدمات ذات الجودة العالية وبأقل التكاليف الممكنة وتجنب الاخطاء والعيوب والهدر، ومن خلال هذا التعريف يتبين إن الإصلاح المؤسسي يتصل بعدة جوانب مهمة يمكن توضيحها بما يأتي:

الاول: التحسين المستمر في الاداء للوصول إلى السلوك المطلوب في العمل والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني: تحقيق الأهداف المطلوبة في ظل الظروف المحددة للمؤسسة .

الثالث: تدريب العاملين وتأهيلهم وزيادة قدراتهم من أجل تحقيق أعلى جودة ممكنة في انتاجيتهم وإضافة قيم حديثة من خلال استمرار تنميتهم وزيادة معرفتهم.

الرابع: القدرة على تخمين الجانب المادي أو بمعنى أدق امكانية تقدير الموارد المادية والموارد البشرية للمؤسسة .

الخامس: تقديم وتحقيق الأهداف المطلوبة وفق الغرض المحدد للمجتمع أو وفق الانتاج المطلوب من قبل المؤسسة، وهذا يعني إن الإصلاح المؤسسي يعمل على تغيير التنظيم أو النظام السائد للمؤسسة مع توفر هيكل مرن يتناسب مع متطلبات الإصلاح والتدريب المستمر للموارد البشرية للمؤسسة.

ثانياً: أهداف سياسات الإصلاح المؤسسي:

إذا ما أرادت الدول تحقيق الارتقاء والازدهار وبمعدلات مرتفعة من النمو من خلال سياسات الاصلاح في ضوء الاستراتيجية الحديثة للتخلص من بعض مظاهر الفساد والمحسوبية والبيروقراطية، في حال لم تتمكن من التخلص من جميعها كون سياسات الإصلاح تهدف إلى ما يأتي[3] :

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

1. إن سياسات الإصلاح تعمل كمرشد أو انها تمثل خارطة الطريق للدول وبخاصة النامية منها لتحقيق قفزة تنموية من خلال الاستراتيجية التي تعتمدها هذه الدول ولفترات زمنية قصيرة أو متوسطة الأجل لتحقيق التنمية، وأن غياب التخطيط التنموي لسياسات الإصلاح يؤدي إلى غياب المشاركة والمزايا التنافسية بين مختلف القطاعات وبالأخص الاقتصادية منها، وهذا ما يؤدي إلى الركود في اقتصاداتها وعدم قدرتها على تحقيق التقدم والنمو، وهذا يعني أنه إذا ما أستهدفت الدول النامية تحقيق النمو فعليها استخدام سياسات الإصلاح من خلال التخطيط المسبق للوصول إلى الأهداف المطلوبة.

2. تحقيق التوازن من خلال قانون إصلاح شامل يستند إلى قواعد جديدة لجعل الدولة تلبي احتياجات المجتمع وتقديم أفضل الخدمات، وكذلك تعمل الدولة على تنظيم المعاملات بالاشتراك مع القطاع الخاص وفقاً لآليات الشراكة، في حال تعذر عليها إتمامه بمفردها أو لغرض تسهيل المهمة والمسؤولية عليها، وقد يشمل الإصلاح تغييرات دستورية ايضاً لتحقيق التوازن في مختلف القطاعات في محاولة جادة من قبل جميع الأطراف للوصول إلى تحقيق التنمية للمجتمع في أي دولة نامية .

3. تهدف عملية الإصلاح المؤسسي إلى إعادة هيكلة مختلف مؤسسات الدولة وإدخال التغيرات عليها وإصلاحها بالاشتراك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في المسؤوليات المناطة للدولة، على أن يشمل التغيير والإصلاح تقوية دور الدولة عند تقديم وتوفير الخدمات العامة وبخاصة خدمات البنى التحتية وخدمات الاستثمار في رأس المال البشري وخدمات حماية البيئة وغيرها من الخدمات الضرورية لسد احتياجات المجتمع، وعلى الدولة ايضاً تشجيع الرقابة الذاتية في القطاع الخاص ودعمه ومنحه فرصة المشاركة في عملية التغيير والإصلاح، وفي تقديم هذه الخدمات وبالتالي يؤدي الى تحقيق النمو والازدهار في كافة المؤسسات الحكومية والمدنية .

4. بذل جهود مكثفة في عملية الإصلاح المؤسسي من قبل المجتمع والذي له دوره البارز في تنمية وبناء النظم المؤسسية الحكومية والمدنية الخاصة به وكذلك تمكين القطاع الخاص من إصلاح هياكل المؤسسة وتنمية القدرة المؤسسية لمختلف القطاعات فيما يتناسب مع الحصول على افضل الخدمات والوصول الى التنمية المطلوبة وتحقيق الأهداف.

5. تطبيق الحوكمة في إدارة المؤسسات وصولاً إلى الاسلوب الامثل في قيادتها وإنجاز المهام على مستوى عالي من الكفاءة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

ثالثاً: التحديات المؤسسية في العراق:

إن وجود المؤسسات يعد ضرورياً لتعزيز عملية التنمية المستدامة أما اذا كانت المؤسسات سلبية العمل فهذا يؤدي الى التدهور الواضح في عملية التنمية، وان اغلب المؤسسات في العراق تعاني من ضعف الادارة والروتين الحكومي فيها بسبب عدم استقرار السلطات وعدم استقرار سياساتها وهيكلها التنظيمي الذي يتسم بالقدم وعدم مواكبة التطور العالمي في مجال العمل المؤسسي، وكذلك بسبب مركزية السلطة وقلة صلاحيات الادارة المحلية، بالإضافة الى الفساد المستشري بين الموظفين في اغلب المؤسسات العامة والخاصة[4]، وتعد المؤسسات محور التغيير الرئيس في اي مجتمع وبخاصة في المجتمعات النامية ومنها العراق، لأهميتها الفاعلة في معالجة العجز والقدرات الهشة التي يواجهها المجتمع، لأن المؤسسات القوية تستطيع تلبية احتياجات السكان الايجابية وتطلعاتهم المستقبلية نحو تحقيق النمو المستدام، ومن أهم التحديات المؤسسية التي واجهها العراق في مؤسسات القطاع العام والخاص على حد سواء بعد عام 2003 هي.

أولاً: الفساد المالي والاداري والذي يتمثل بالاستغلال السيء للوظيفة من خلال ادارة مؤسسات الدولة من قبل أفراد غير مؤهلين وفقاً للمحاصصة والمحسوبية، إذ يتم استغلال الوظيفة من خلال التوزيع الحزبي والمناطقي وعلى وفق العلاقات السياسية، ويكون الحصول على مواقع في الجهاز الوظيفي للأبناء والاقارب بالدرجة الاولى حتى وأن كانوا غير مؤهلين لها، لذلك انتشرت ظاهرة الضعف الاداري والعلمي بين مواقع الموظفين بسبب الابتعاد عن الاسس الموضوعية في إختيار المدراء والمسؤولين وصولاً الى أدنى مستوى وظيفي وكذلك على مستويات التعيين[5]، وهذا أدى إلى انتشار الرشوة العينية والمقنعة والاستغلال والهدر بالمال العام وعدم الالتزام بالتعليمات واوامر رؤساء العمل وسوء استعمال السلطة والتزوير والاختلاس، وهناك صور متعددة للفساد الاداري والمالي ويوضح جدول مدركات الفساد الدرجة التي يصل فيها العراق من الفساد من بين دول العالم وكما يأتي.

1. انتشار ظاهرة الرشوة بين الموظفين في المؤسسات سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص وتكون ذات قيمة نقدية أو عينية.
2. المحاباة والمحسوبية إذ تستغل المقاعد الوظيفية من قبل أشخاص غير مؤهلين من خلال صلة القرابة والمحسوبية وتحقيق المصالح الشخصية دون وجه حق، وهي بذلك تعد من أخطر التحديات المؤسسية واصعبها علاجاً[6].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

3. غياب النزاهة والشفافية في منح العطاءات أو المقاولات بصورة غير شرعية لشركات أو أشخاص تربطهم علاقات ومصالح متبادلة مع كبار المسؤولين أو إحالة العطاءات دون الاعلان عن عنها.[7]

4. وضع اليد على المال العام من خلال الاعفاءات الضريبية والجمركية أو من خلال الحصول على تراخيص دون وجه قانوني لمزاولة عمل معين من قبل الشركات أو الاشخاص[8].

5. تهريب الاموال العامة بشكل غير قانوني من قبل بعض المسؤولين لاستثمارها أو الاحتفاظ بها في مصارف خارج العراق.

6. الابتزاز والتزوير إذ يقوم بعض الاشخاص باستغلال المنصب الوظيفي للحصول على الاموال بتبريرات قانونية وادارية وغير ذلك، أو القيام بإخفاء معلومات تخص أشخاص معينين مقابل المال، أو تزوير شهادة دراسية لبعض المسؤولين للحصول على منافع مادية أو معنوية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (2) مستوى الحكم الرشيد في العراق للمدة (2004-2020)

السنوات	التصويت والمسائلة%	فعالية الحكومة%	جودة التشريع %	سيادة القانون%	مكافحة الفساد %
2004	8.42	0.91	3.8	0.6	2.7
2005	9.61	0.98	4.4	1.4	3.9
2006	10.09	0.97	7.35	1.4	2.4
2007	15.86	2.91	7.28	0.47	2.9
2008	16.34	9.22	12.62	1.44	3.3
2009	18	9.56	16.7	1.42	4.3
2010	19.43	10	15.3	2.36	6
2011	18	12	12.79	3.28	11
2012	16.43	13	9.47	3.28	9.4
2013	16.43	13.7	9.47	3.75	7.5
2014	15.76	13.9	8.65	6.7	5.7
2015	17.73	9.61	7.2	5.7	4.8
2016	22.16	9	11	3.84	6.25
2017	20.68	9.61	9.61	4.3	6.7
2018	21.18	9.13	9.61	3.3	7.2
2019	20.76	9.13	9.88	3.4	7.3
2020	20.77	9.17	9.87	3.5	7.4

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على

- صادق طعمة خلف البهادلي، الحكم الرشيد وكفاءة التخطيط للموازنة الاتحادية والدور المرتقب لتحقيق التنمية المستدامة في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد71، بغداد، 2021، ص11.

يتضح من الجدول اعلاه بدأ الحكم الرشيد بالتحسن بعد عام 2008 ولكن بنسبة بسيطة بسبب الحروب والاضطرابات وزيادة العنف الاجتماعي خلال المدة التي سبقتها، لكن بعد ذلك انخفضت مؤشرات الحكم الرشيد في عامي (2014، 2015) بسبب دخول العصابات الارهابية للعراق والحرب ضدها، ثم عاود الارتفاع مرة اخرى في الاعوام اللاحقة للمدة من 2017 الى 2020 بسبب تحسن الوضع الامني في العراق، ورغم الارتفاع النسبي في هذه المدة لكنها تبقى متدنية بسبب بعض

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

اضطرابات العملية السياسية وتدني مستوى الثقة بعمل الطبقة السياسية في العراق، كما يلاحظ من الجدول اعلاه ارتفاع مؤشر الفساد في مؤسسات الدولة وعدم كفاءتها وسوء استغلال الموارد المالية وان انخفاض المؤشرات في الجدول اعلاه تدل على تفشي الفساد وضعف الاداء المؤسسي وسوء استغلال الموارد الذي اثر بشكل سلبي على افراد المجتمع وطبيعة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

7. مخالفة قانون الخدمة المدنية وإضعاف الاداء الاداري عن طريق قيام بعض المسؤولين بتعيين الاشخاص دون الحاجة الحقيقية لهم، وكذلك توفير مقاعد وظيفية لهم دون أن تكون لهم مؤهلات لأشغالها، مما يؤدي إلى ترهل الجهاز الاداري وتضخمه وبالتالي الهدر في المال العام.

ثانياً: الفساد الوظيفي والتنظيمي إذ يقوم الموظف أثناء قيامه بواجباته الوظيفية بممارسات تضر بالعمل والنظام الوظيفي، مثل عدم الالتزام بالأوقات الرسمية للعمل أثنا الحضور والانصراف وكذلك التخاذل والتكاسل في تأدية مهامه الوظيفية والتنقل من مكان لأخر لإضاعة المدة المحددة للعمل، أو استغلالها للقيام بأعمال شخصية وعدم تحمل المسؤولية واللامبالاة بتفشي اسرار العمل وبالنتيجة فأن كل ذلك يؤدي الى انخفاض انتاجية العمل الى ادنى المستويات[9].

ثالثاً: الفساد المالي والذي يتمثل بقيام بعض أصحاب المناصب العليا باستغلال مناصبهم لتحقيق ارباح مادية ومعنوية عندما يقومون بالبحث عن طريقة لزيادة ثرواتهم وغالباً ما تكون عن طريق الاستحواذ على المناقصات والعطاءات بصورة غير شرعية والسيطرة على نسبة كبيرة من المال العام، اذ أن بعض المسؤولين يمتلكون شركات خاصة بالإضافة إلى وظائفهم الحكومية، وأن الفساد الذي يقع على المال العام أكثر خطر وتأثير على تقديم الخدمات العامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لأنه يتم دون الاهتمام بالولاء الوطني والبرامج التي تحقق الازدهار والرفاه لأبناء الوطن، أما فساد اصحاب الوظائف العادية وصغار الموظفين يكون عن طريق اخذ الرشوة من المواطنين لإنجاز المعاملات لهم أو تسريع مدة إنجازها، وعلى العكس من ذلك فانهم يقومون بتأخير انجازها وبالتالي عدم انسيابية العمل وتراكم الاخطاء والهدر في الوقت والمال للمراجعين، وبالتالي فإن الفساد المالي يمثل ظاهرة الاسراف غير المتزن في المال العام وخرق الانظمة والقوانين المالية من أجل تحقيق المصالح الخاصة من خلال استغلال المنصب الوظيفي[10].

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

جدول (3) مؤشر مدركات الفساد في العراق وترتيبه على الصعيد العالمي للمدة من (2004-2020)

السنوات	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي	مجموع البلدان
2004	1.2	129	145
2005	2.2	137	159
2006	9.1	160	163
2007	5.1	178	180
2008	3.1	178	180
2009	5.1	176	180
2010	5.1	175	178
2011	8.1	175	182
2012	8.1	196	176
2013	6.1	171	175
2014	6.1	170	174
2015	5.1	161	168
2016	7.1	166	168
2017	8.1	169	167
2018	8.1	168	170
2019	0.2	162	170
2020	1.2	160	171
2021	2.3	157	177
2022	2.3	157	180
2023	2.3	154	180
2024	2.6	140	180

المصدر: الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

ـ منظمة الشفافية الدولية، مؤشرات مدركات الفساد لسنوات متعددة. متاحة على الرابط الاتي:

https://www.transparency.org/en/cpi/

ان تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري في عموم أجهزة الدولة وانعدام الشفافية والمسائلة والعدالة وتدني القيم الاخلاقية في اوساط العمل الاداري، قد ادى بالنتيجة الى تراجع انتاجية العمل الى ادنى مستوياتها والهدر الكبير في الموارد وتراكم المشاكل وانتشار البيروقراطية والمحسوبية، وعدم انجاز الاعمال بالوقت والكفاءة وبالشكل الامثل، بالإضافة الى الروتين التقليدي المستخدم في انجاز المعاملات والذي يثقل من كاهل المواطن، نتيجة التعقيد في الاجراءات المستخدمة والتي لا تواكب التطور العالمي، وتوضح قيم مؤشرات مدركات الفساد ترتيب العراق على مستوى بلدان العالم فيما يتعلق بالفساد المالي والاداري وفقاً للجدول أعلاه(11).

ويتضح من الجدول (2) حصول العراق في عامي 2004 و2005 على درجة (2.1 و2.2) على التوالي وهي اعلى قيمة خلال مدة الدراسة ضمن قيم مؤشر مدركات الفساد، وقد احتل العراق المركز (129و137) عالمياً من بين (145 و159) دولة، ومع تذبذب قيم الفساد صعوداً ونزولاً ليصل مركز العراق في عام 2020 الى درجة (2،1) من قيم مؤشرات مدركات الفساد عند المرتبة (160) من مجموع (171) دولة، ويتضح من خلال ذلك: ان العراق قد احتل المراتب الاخيرة ضمن قيم مدركات الفساد لعدد من السنوات على التوالي حسب تقارير منظمة الشفافية العالمية في عام 2020، وهذا ناتج عن التقصير في محاسبة السراق والمفسدين المتسببين في سرقة وهدر المال العام، على الرغم من كثرة الدوائر الرقابية المتمثلة بديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة ومكاتب المفتشين العموميين ودوائر الرقابة الداخلية في الوزارات فضلاً عن الدور الرقابي الذي تلعبه السلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان، التي تعمل على مراقبة الاداء المالي والاداري في الاداء الحكومي لكن القصور في مكافحة الفساد اصبح واضحاً لعدم ايلاء الاهمية القصوى للهيكل الرقابي واجهزته المتنوعة، مما شكل كابحاً يعيق عملية تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

المبحث الثاني: حلول إصلاحية في ظل تنمية مستدامة:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

عرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها " التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المستمر أو المتصل الذي يضمن اتاحة الفرص التنموية الحالية ذاتها لأجيال المستقبل مع ضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، في حين إن معهد الموارد العالمية قسم تعريف التنمية المستدامة إلى اربعة مجموعات وحسب التقرير الصادر عن هذا المعهد فقسمها إلى (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، تكنولوجي)فمن الناحية الاقتصادية تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة التخفيض من استهلاك الطاقة والموارد أما بالنسبة للدول النامية فإن التنمية المستدامة تعني التوظيف الأمثل للموارد المتاحة من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع كافة وتقليل نسبة الفقر أو القضاء عليه.

أما من الناحية الاجتماعية فتعني التنمية المستدامة السعي لتحقيق الاستقرار للنمو الديمغرافي من اجل تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمع بصورة عامة وللمناطق الريفية على وجه الخصوص، كما تعني التنمية المستدامة من الناحية البيئية حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأفضل والأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية ومنع التلوث، ومن الناحية التكنولوجية تعني نقل المجتمع إلى استخدام التقنيات الحديثة في الصناعات للحفاظ على البيئة من الضرر عند استخدام الطرق التقليدية في الصناعات.

يلاحظ مما سبق ذكره إن بعض الاقتصاديين كان تعريفهم للتنمية المستدامة يركز على الجانب المادي أما البعض الأخر فيركز على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية أي الجانب الاقتصادي، وهذا يعني إن أصحاب التعريف المادي يركزون على استغلال الموارد الطبيعية بصورة لا تؤدي إلى استنزافها أو إلحاق الضرر بها بالطريقة التي لا تؤثر على الأجيال اللاحقة وبالشكل الذي يحافظ على الموارد الطبيعية عند استخدامها مثل التربة وما تحتويه والمياه وما تضم، بمعنى أن تكون ذات رصيد دائم وقائم عند استخدامها بشكل لا يؤدي إلى حدوث نقص فيها، فضلاً عن استخدام التكنولوجيا السائدة في الصناعات القائمة. والجدير بالذكر إن التنمية المستدامة اخذت الحيز الكبير من اهتمام المختصين بشؤون البيئة لأنها متعددة الاستخدامات وذات سعة عالية في التداول ومن أجل تحقيق التنمية المستدامة لابد من تحقيق الاهداف الآتية[12]:

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

1. الأخذ بنظر الاعتبار عند استخدام الموارد الطبيعية يجب أن لا يتجاوز استخدامها قدرتها على التجديد.

2. تحجيم أو تقليل استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة مع بذل جهود مكثفة لاستبدال هذه الموارد بالموارد الطبيعية المتجددة.

3. وجوب مراعاة المجتمع عند التخلص من المخلفات بالشكل الذي يؤمن عدم تجاوز قدرة البيئة على استيعابها، وبالتالي تؤثر سلباً على البيئة والمجتمع لأن التنمية المستدامة تهدف إلى تحقيق نتائج اقتصادية بشكل أفضل بالنسبة للمجتمع والبيئة الطبيعية في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

ثانياً: تطورات التنمية المستدامة:

عند المرور بمراحل تطور التنمية المستدامة لابد من ذكر الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي أمارتيا سن ودورهما في صقل وتأصيل مفهوم التنمية المستدامة من خلال عملهما في البرنامج الانمائي للأمم المتحدة وأن التنمية المستدامة بالنسبة لهما هي تنمية اقتصادية واجتماعية وإنها تتعامل مع الابعاد البشرية أو الاجتماعية باعتبارها الجزء الاول أو الجزء المسيطر أو الاساسي أما الطاقات المادية فينظر لها على إنها فرض من فروض تحقيق التنمية المستدامة، والتي كان ينظر اليها على إنها تحقق الحاجات الضرورية الحالية دون الإهمال أو التفريط بالحاجات المستقبلية أي دون إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، وبهذه الصورة فهي تهدف لخدمة الفرد والمجتمع والبيئة في الوقت الحاضر دون المساس بحاجات وحقوق الأجيال المستقبلية والأجيال القادمة لذلك فهي توصف بأنها مستدامة[13]، وقد أدى التدهور البيئي المجتمعي مثل انتشار الفقر وارتفاع معدلات البطالة والتوزيع غير العادل في الثروات بين كافة فئات المجتمع وتردي الوضع الصحي وسوء الخدمات وكثير من المشاكل التي تتعرض لها المجتمعات بصورة عامة ومجتمعات الدول النامية بصورة خاصة مما يوضح مدى الحاجة الملحة لظهور التنمية المستدامة، وبعد التعرف على الاتجاهات والاوضاع المتدهورة في المجتمع قامت الامم المتحدة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية عند عقد مؤتمر عام 1972 في ستوكهولم بوضع برامج تخص القضايا البيئية وكيفية وضع استراتيجية الحفاظ على العالم وبيئته وأُعد تقرير اللجنة العالمية (لجنة برونتلاند) عن تطوير البيئة والتنمية والتحليل بشكل متزايد للتطوير بين التنمية البشرية والبيئة، إذ أكد تقريرها الحاجة الكبيرة الى

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

استراتيجيات المحافظة على البيئة وتعميم الاهتمام في عمليات التنمية مشيراً الى حاجة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية للتنمية المستدامة[14].

ثالثاً: الاصلاحات المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

للنهوض بالواقع المؤسسي في العراق لابد من تنمية الموارد البشرية وبالخصوص البحث والتطوير والتعليم كونه احد جوانب تنمية راس المال البشري لأنه عمل ابداعي ومنهجي زيادة المعرفة البشرية والثقافة المجتمعية ويتم النهوض بواقع البحث العلمي وحسب ما جاء في المؤتمر العلمي الاول للتنمية الادارية من خلال الاتي[15]:

1. دعم البحوث العلمية من خلال تأسيس صندوق دعم الاهتمام بالجامعات ومراكز البحث العلمي وإعطاءها الدور الذي تستحقه في هذا المجال.
2. تنمية القدرات البحثية للطلبة من خلال تطوير وتحديث المناهج الدراسية في قطاعي التربية والتعليم.

كما يمكن تعزيز التكنولوجيا من خلال تسخير الامكانات الكبيرة التي توفرها تقنية المعلومات من اجل الوصول الى اهداف مؤسسية تتناسب مع تنمية الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وكما يأتي[16]:

أ. اعتماد الاليات القابلة للاستدامة من خلال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات الحديثة والمواد الجديدة للبحث والتطوير.

ب. تحسين اداء المؤسسات واستحداث انماط مؤسسية جديدة من خلال مدخلات معينة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة والمتطورة.

ج. تعزيز الابتكار وبناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا لان ذلك يمثل وسيلة لزيادة التنافس والنمو الاقتصادي بالإضافة الى توليد فرص عمل جديدة وتخفيض نسبة الفقر.

د. نقل المجتمع الى واقع افضل من خلال وضع الخطط العلمية المدروسة والبرامج الفاعلة التي تهدف الى ادماج التكنولوجيا الحديثة مع خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

ه. تعزيز دور الحوكمة والشفافية واساليب الادارة الحديثة في العمل المؤسسي.

و. محاربة البيروقراطية والاساليب الانتاجية التقليدية وكافة المعوقات التي تعرقل من انسيابية العمل المؤسسي وتسبب في هدر الموارد والطاقات المتاحة.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

ي. وضع المسؤولين والعاملين في اماكن العمل المناسبة لهم وبحسب قدراتهم ومؤهلاتهم العلمية بدءاً من قمة الهرم وحتى ابسط عامل في اصغر وحدة انتاجية، مما يسهم في رفع مستوى انتاجيتهم ويحسن من نوعية الانتاج ويقلل من التكاليف مع تفعيل نظام الحوافز والغرامات.

ز. القضاء على الفساد المالي والاداري ومحاسبة المقصرين ومعالجة حالات البطالة المقنعة في مختلف المؤسسات العامة.

الاستنتاجات و التوصيات:

أولا: الاستنتاجات

1- يحتاج العراق إلى إصلاحات في النظام المصرفي لضمان تسهيل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

2- يمكن أن تلعب التكنولوجيا المالية ((Fintechدورًا مهمًا في تحسين بيئة الأعمال.

3- تطبيق الأنظمة الرقمية في المؤسسات الحكومية يمكن أن يقلل من الفساد الإداري ويسهم في تحسين بيئة الأعمال.

4- الحاجة إلى بيئة قانونية داعمة لريادة الأعمال، بما في ذلك قوانين تسهيل تسجيل الشركات وتقليل الروتين الإداري.

5- يجب تعزيز التعليم والتدريب في مجال ريادة الأعمال والإدارة لتحسين كفاءة الموارد البشرية. هذا يمكن أن يسهم في تحسين الأداء المؤسسي ودعم التنمية المستدامة.

6- ريادة الأعمال في العراق لا تزال في مراحلها المبكرة، حيث يعاني رواد الأعمال من نقص الدعم المالي والإداري، بالإضافة إلى البيئة التشريعية غير الملائمة. هذا يؤدي إلى ضعف الابتكار وتراجع النمو الاقتصادي.

ثانيا: التوصيات

1- رصد حالات الفساد ومحاولة نشرها للرأي العام وفقاً لمبدأ الشفافية، واتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل الحكومة في القضاء عليه عن طريق تعزيز وتقوية الجهات الرقابية والقضائية.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

2- إعتماد مبادئ الحكومة الرشيدة لمكافحة الفساد والعمل على بناء ثقافة مجتمعية تبين مضاره ومخاطره على المجتمع.

3- تخفيف الحواجز البيروقراطية التي يمكن أن تعيق من تحقيق الاعمال الريادية في البيئة المؤسسية التي تسهم في ارساء قيم العدالة في العمل.

4- العمل على تهيئة البنية التحتية اللازمة لبدء الأعمال الريادية في مختلف المؤسسات وتطويرها وبما يتناسب مع الأهداف المنشودة.

5- الاستثمار في برامج التدريب والدعم لرواد الأعمال وكذلك زيادة فرص مشاركة المرأة فيها، من أجل تأهيل وتدريب الموارد البشرية وجعلها ملمة بالتطورات والاساليب التكنولوجية الحديثة وتحسين مستوى الانتاج من خلال تحسين كفاءة موظفي مختلف المؤسسات ورفع المستوى العلمي والمهاري لديهم.

6- العمل على زيادة توافر التمويل المؤسسي الذي يسهم في تحقيق سياسات الاصلاح لأهدافها مع زيادة فرص الأعمال الريادية.

7- إنشاء هيئة مستقلة لدعم رواد الأعمال وتقديم الدعم الإداري والمالي لهم.

المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

1. ابن جليلي، ر .(2008). *برامج الإصلاح المؤسسي*. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
2. البريدي، ع. ع. ر .(2015). *التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي*. العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض.
3. بدران، أ. ج .(2014). *التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة*. مركز الدراسات الفقهية الاقتصادية، القاهرة.
4. بخيت، ح. ن .(2023). *اتجاهات النمو الديموغرافي في العراق والتداعيات الاقتصادية*. مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق. متاح على: https://www.bayancenter.org/wp-content/uploads/2023/09/iu441.pdf
5. حسن، ب. ع .(2020). *السياسات الاقتصادية في العراق: التحديات والفرص*. فريدريش إيبرت، عمان.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية

مجلد (21) عدد (1) 2025

6. زيني، م. ع .(2009). *الاقتصاد العراقي: الماضي والحاضر وخيارات المستقبل*. دار الولاء، لندن.

7. سالم علي، م. (2020). دور الاستراتيجيات الدولية في مكافحة الفساد: دراسة حالة العراق. *مجلة الدراسات الدولية*، (80).

8. علي، م. س.، و محمد، ع. س. (2016). ظاهرة الفساد المالي والإداري ودورها في تحجيم أداء الاقتصاد العراقي بعد عام 2003. *مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية*، (3).

9. المليجي، ر. إ .(2012). *إدارة التميز المؤسسي بين النظرية والتطبيق*. عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة.

10. مدحت، أ. ن.، و محمد، ي. م .(2017). *التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها*. المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة.

11. نواف إبراهيم، ن. (2012). ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003: دراسة الأسباب والآثار والمعالجات . *المجلة السياسية والدولية*، (20)، الجامعة المستنصرية، بغداد.

المراجع الأجنبية:

12. Bakheet, H. N., Mohammed, D. A., & Al-Musawi, A. W. M. J. (2024). Economic rationality and its role in achieving sustainable development goals indicators in Iraq 2015-2030. Iraqi Journal of Economic Sciences, 22(80S), https://ecournal.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/ecournal/article/view/961
13. Clayton, B. D., & Bass, S. (2002). *Sustainable development strategies*. Earthscan Publications Ltd, London.
14. Diandra, D., & Azmy, A. (2020). Understanding definition of entrepreneurship. *International Journal of Management, Accounting and Economics*, *7*(5).
15. Giriuniene, G., & Others. (2016). Identification research of the concept of entrepreneurship: The theoretical aspect. *Journal of Entrepreneurship Research*, *6*(S6).
16. Goniadis, G., & Lampridi, M. (2015). *Introduction to sustainable development*. International Hellenic University.
17. International Trade Center & Others. (2023). *Iraqi youth entrepreneurship barometer report*. Available at: https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/iraqi-youth-barometer/iraqi-youth-barometer---en.pdf
18. Joghee, S. (2020). Concept of entrepreneurs and entrepreneurship - A critical review. *International Journal of Innovative Science and Research Technology*, *5*(5).

19. KAPITA. (2020). *Iraqi entrepreneurs journey, V 1.0*. Available at: https://kapita.iq/storage/app/media/Research/Iraqi-Entrepreneurs-Journey-v1.pdf
20. Mbhele, T. P. (2012). The study of venture capital finance and investment behaviour in small and medium-sized enterprises. *SAJEMS NS*, *15*(1).
21. Michael, S. (2009). The meaning of entrepreneurship: A modular concept. *WIFO Working Papers, No. 335*. Austrian Institute of Economic Research (WIFO), Vienna.
22. Reference Guide for Country Teams. (2017). *Mainstreaming the 2030 agenda for sustainable development*.
23. Schiebel, W. (2002). Entrepreneurial personality traits in managing rural tourism and sustainable business. *Agrarmarketing Aktuell*, 2002/2003.
24. The World Bank. (2020). *Ease of doing business score on doing business topics – Iraq*. Available at: https://archive.doingbusiness.org/ar/data/exploreeconomies/iraq